ولي العهد افتتح منتدى الاستثمار الزراعي في جازان وسهول تهامة

الأمير عبدالله: اتخذنا قراراً استراتيجياً لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وبيئتنا استثمارية مثالية

المجال الزراعي يوفر فرصاً غير محدودة للنجاح.. والمسؤولون على أتم الاستعداد للإجابة عن استفسارات المستثمرين

■ أكد صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني ان المملكة العربية السعودية اتخذت قراراً استراتيجياً بالسعي لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوفير كل الحوافز والضمانات والتسهيلات اللازمة لجلب الاستثمارات وتشجيعها في جميع المجالات ومن ضمنها المجال الزراعي الذي يتوفر على فرص غير محدودة النجاح وأن المسؤولين في وزارة الزراعة والمياه والهيئة العامة للاستثمار والجهات المعنية الأخرى على أتم الاستعداد لتقديم المعلومات اللازمة والإجابة على كل الاستفسارات عن كل ما يهم المعنيين في هذا المجال.

جاء ذلك في الكلمة التي وجهها سموه - حفظه الله - في الحفل الافتتاحي لمنتدى الاستثمار الزراعي في منطقة جازان وسهول تهامة أمس «الثلاثاء» بمركز الملك فهد الثقافي في مدينة الرياض.

وقال سموه في الكلمة التوجيهية الضافية التي القاها:

«أيها الجمع الكريم..

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

أود في بداية حديثي أن أعبر عن سعادتي بهذا اللقاء حاملاً تحيات أخي خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يحفظه الله - وأرحب بجميع المشاركين في هذا المنتدى من داخل المملكة وخارجها من المسؤولين والمستثمرين ورجال الأعمال.

إن هذا اللقاء يتيح فرصة جيدة للتعريف بفرص الاستثمار الزراعي في منطقة جازان وسهول تهامة، والامكانيات والحوافز غير المحدودة لهذا الاستثمار التي ستوفر - بحول الله وقوته - كل مقومات وأسباب النجاح والربح والاطمئنان لجميع المشاريع الاستثمارية الزراعية في هذه المنطقة التي تتوفر فيها كل شروط ومقومات الاستثمار الزراعي الناجح من خصوبة الأرض ووفرة المياه.

أيها الاخوة والضيوف الأعزاء..

يهمني أن أؤكد على أمرين مهمين:

الأول: أن المملكة العربية السعودية اتخذت قراراً استراتيجياً بالسعي لجلب الاستثمارات الوطنية والأجنبية وتوفير كل الحوافز والضمانات والتسهيلات اللازمة لجذب الاستثمارات وتشجيعها في جميع المجالات ومن ضمنها المجال الزراعي الذي يتوفر على فرص غير محدودة للنجاح، والمسؤولون في وزارة الزراعة، والهيئة العامة للاستثمار والجهات الأخرى المعنية، على أتم الاستعداد لتقديم المعلومات اللازمة، والإجابة على كل الاستفسارات عن كل ما يهمكم في هذا المجال.

ثانياً: ان المملكة العربية السعودية بما حباها الله من ثروات طبيعية مكتشفة وغير مكتشفة، وبما أنعم الله عليها به من أمن وأمان، واستقرار سياسي واجتماعي وبما لديها من كثافة سكانية متصاعدة وأسواق استهلاكية غير محدودة، تمثل بيئة استثمارية مثالية وتوفر للمستثمر كل مقومات الاستثمار المربح.

أكرر الترحيب بكم جميعاً، وأرجو لكم التوفيق والنجاح، وأشكر القائمين على هذا المنتدى راجياً أن يخرج بما فيه الخير للجميع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته».

وكان صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء ورئيس الحرس الوطني قد رعى الحفل الرسمي لافتتاح تهامة.

وكان في استقبال سموه لدى وصوله عدد من أصحاب السمو الملكي الأمراء والمعالي الوزراء وكبار المسؤولين من مدنيين وعسكريين.

وقد بدئ الحفل الخطابي بآيات من الذكر الحكيم.. ثم ألقى معالي وزير الزراعة والمياه الدكتور عبدالله بن معمر كلمة قدم فيها شكره وتقديره إلى سمو ولي العهد على تفضله برعاية هذا المنتدى وافتتاحه وقال: أشكر وبالغ الامتنان سموكم على مساندتكم ودعمكم ومتابعتكم الشخصية منذ بداية توجيهكم الكريم ببدء الترتيبات اللازمة لجذب الاستثمارات الزراعية لمنطقة جازان وسهول تهامة من أجل تنميتها وتطويرها كإحدى مناطق الاستثمار الطبيعية الغنية في بلادنا الكريمة.. وأرحب أجمل الترحيب بضيوفنا الأعزاء الذين لبوا من خارج المملكة دعوتنا لحضور هذا المنتدى.. والشكر موصول لرجال الأعمال السعوديين المشاركين معنا في هذه المناسبة.

وأضاف: لقد تحقق - ولله الحمد - للمملكة نجاح كبير في تنميتها الزراعية - بفضل من الله سبحانه وتعالى - ثم بالسياسة الحكيمة التي رسمها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز - يحفظه الله - وانتهجتها حكومته الرشيدة والتي كان من أبرز أهدافها تحفيز عملية الاستثمار المحلي في الأنشطة الزراعية المختلفة عن طريق تبني الدولة سياسات الدعم المباشر وغير المباشر لأسعار مدخلات الإنتاج وأسعار بعض المنتجات الزراعية وتنفيذ برامج الخدمات المساندة للعمليات الزراعية لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال، واستقطاب التقنيات الحديثة التي أمكن تأمينها من خلال الإعانات والقروض السخية التي قدمتها الدولة للمزارعين بدون فوائد مما حقق معدلات نمو عالية قفزت بالناتج الزراعي المحلي من ٩٩٤ مليون ريال فقط م ١٣٩٠هـ إلى نحو ٣٤,٦ مليار ريال عام ٢٠ - ١٤٢١هـ بمعدل نمو سنوي بلغ متوسطه ٧,٥٪ وهو معدل عال يفوق نظيره في كثير من الدول النامية وبعض من الدول المتقدمة.. وتبعاً لذلك ارتفعت خلال نفس الفترة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الاجمالي للقطاعات غير البترولية من نحو ٣,٧٪ إلى نحو ١٠,٣٪ لتصل البلاد إلى الاكتفاء الذاتي في العديد من السلع الزراعية الغذائية الهامة ومنها القمح والتمور وبيض المائدة والألبان ومشتقاتها وبعض الخضروات والأعلاف.

وأضاف المعمر ان السياسات الحالية والمستقبلية لاستراتيجية التنمية الزراعية في المملكة تهدف إلى المحافظة على الانجازات والمكتسبات الزراعية التي تحققت إلى جانب الحرص على الاستخدام الأمن والمرشد للموارد الطبيعية وإيجاد التوازن المطلوب بين احتياجات الأمن الغذائي والأمن المائي.. واتخذت الدولة على مدى السنوات الماضية العديد من الخطوات الهادفة إلى تحقيق هذا الهدف، إذ بدئ بالحد من زراعة المحاصيل الزراعية ذات الاستهلاك العالي من المياه وأوقف إصدار التراخيص الجديدة لمثل هذه المشاريع، كما نفذت خطط وبرامج توعية عديدة لرفع مستوى الوعي لدى المواطن والمقيم بأهمية المحافظة على المياه وترشيد استخداماتها.

أيها الاخوة الحضور..

- إن منطقة جازان وسهول تهامة تنفرد عن غيرها من المناطق الأخرى بعدة مزايا منها وفرة موارد المياه ووجود الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة وملاءمة الأجواء المناخية بها مما جعلها بيئة مناسبة لإنتاج الكثير من المنتجات النباتية المتميزة وتنمية الثروة الحيوانية والسمكية ذات الجودة العالية.

ولذا.. فإن هذه المنطقة تعتبر من المناطق الواعدة للتنمية الزراعية المستدامة في المملكة حيث تتوفر فيها - كما ذكرنا - المياه نتيجة لارتفاع معدل هطول الأمطار السنوي الذي يصل إلى ٦٠٠ ملم، مع خصوبة أراضيها ووقوعها ضمن المناطق المدارية ذات المناخ الذي يميل إلى الارتفاع صيفاً والاعتدال شتاءً الأمر الذي يزيد من الكفاءة الزراعية للمنطقة ويعطيها ميزة نسبية في انتاج الفواكه الاستوائية مثل المانجو، التين، الموز، الجوافة، البابايا والأناناس وبعض أصناف الحبوب والخضروات بالإضافة إلى وجود شواطئها الساحلية الدافئة التي تمتد بمساحات طويلة على ساحل البحر الأحمر والتي تعتبر البيئة الخصبة لاستزراع الربيان.

- ولتوفر هذه المقومات الزراعية المشجعة استعراض ومناقشة العديد من فرص الاستثمار الزراعي المتاحة أمام الجميع في هذه المنطقة الواعدة.. ونعلق آمالاً عريضة على هذا المنتدى بالخروج برؤى واضحة وبنتائج إيجابية مشجعة ننطلق منها - إن شاء الله - إلى مجالات عمل أرحب، نلمس أثرها ونعايش معطياتها على أرض الواقع بمشروعات استثمارية مشتركة تحقق الرغبة السامية لقيادتنا الطموحة وتلبي تطلعات الوطن والمواطن.

وقال المعمر: أجد لزاماً علي أن أشير هنا وأشيد - يا صاحب السمو - بمتابعة سموكم واهتمامكم الشخصي المتمثل في توجيهاتكم السديدة لجهات الاختصاص بتهيئة المناخ الاستثماري المناسب فيما يتعلق بتوفير البنى الأساسية المساندة للاستثمار الزراعي بمنطقة جازان وسهول تهامة وتطوير وتحسين مرافق الخدمات العامة بتلك المناطق التي يحتاجها المواطنون والمستثمرون على حد سواء.. وما لذلك من أثر بالغ ومشجع لهذا الحضور الكبير والمشاركة الجيدة ممن وجهت لهم الدعوات لحضور هذا المنتدى من خارج المملكة وداخلها.

وألقى معالي وزير التجارة الأستاذ اسامة فقيه كلمة اشار فيها الى ادراك المملكة لمفهوم النهضة الحديثة منذ البدايات الأولى حيث أدركت بلادنا أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية بمفهومها الشامل، هي برنامج عمل متكامل وموصول الحلقات، يعنى باصلاح الاقتصاد الكلي ورفع كفاءة وسائل الانتاج وتعظيم القيمة المضافة للموارد الطبيعية وتحسين نوعية الحياة ومستوى المعيشة لكل فئات المجتمع وايجاد فرص العمل الكريم للمواطنين وبالتالي فقد غدت التنمية بهذا المفهوم مطلبا ملحاً ومشروعا لكل المجتمعات الانسانية.

وقال إن بلادنا حرصت على ترجمة التزامها القوي بسياسة تنويع القاعدة الاقتصادية ودعم وتشجيع مبادرات القطاع الخاص من خلال توفير البنية الأساسية ومصادر التمويل الميسر والحوافز اللازمة لقيام قطاعات انتاجية مجدية وايجاد الأطر التنظيمية والمؤسسية لتعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على مواكبة متطلبات العصر والاستفادة من معطياتها الايجابية وتوفير المزيد من عناصر الاستقرار والجاذبية في المناخ الاستثماري.

وتأكيدا لهذا التوجه فقد تفضل سمو الأمير عبدالله بتبني فكرة تنظيم هذا المنتدى الاستثماري الدولي بهدف التعريف بمقومات البيئة الاستثمارية في المملكة والفرص الواعدة والحوافز والتسهيلات المتاحة في هذه المنطقة العزيزة من بلادنا الغالية، وذلك من خلال الطرح الموضوعي لمقومات اقتصادنا الوطني ككل والعرض الأمين لفرص الاستثمار القائمة على المزايا النسبية الطبيعية، التي يتمتع بها القطاع الزراعي في هذه المنطقة.

وقال فقيه إنه في اطار هذه التوجهات الرشيدة، نجد أن منطقة جازان وسهول تهامة هي من أكثر المناطق تأهيلا وقدرها على تطبيق سياسة تنويع القاعدة الزراعية وفق أسس علمية واقتصادية سليمة، بالنظر لتوفر المقومات الأساسية اللازمة لانتاج عدد من المحاصيل والمنتجات الزراعية، لما تتميز به تربتها من خصوبة عالية حسب التصنيف العالمي، ولكونها من أغنى المناطق الزراعية بالمياه المتجددة، كما ان بها كثافة سكانية عالية تشكل موردا بشريا رئيسيا للعمل في هذا الميدان الواسع.

وفي ضوء هذه الحقائق والمعطيات الايجابية تبرز اهمية دور القطاع الخاص ومبادراته الجادة للدخول في شراكة حقيقية مع الشركات الأجنبية المتخصصة لاقامة المشاريع الانتاجية المجدية في القطاع الزراعي بهذه المنطقة.

ولا شك ان قيام مثل هذه المشروعات الكبرى سوف يفضي الى نقل تقنيات الانتاج المتقدمة وتوطينها والاستفادة من الوسائل الحديثة في الانتاج والتصنيع للاسهام في تحقيق الأمن الغذائي، فضلا عن استخدام الوسائل المتطورة في الترويج والنفاذ للأسواق الخارجية بكفاءة واقتدار، وبالتالي تعزيز مركز المملكة في ميدان التجارة الدولية، حيث تحتل اليوم المرتبة (١٣) في قائمة الدول الرئيسة المصدرة للسلع في العالم والمرتبة (٢٥) في قائمة الدول المستوردة، بعد ان بلغت قيمة المبادلات التجارية مع شركائنا التجاريين لعام (٢٠٠٠م) (٤٣٨) مليار ريال بفائض في الميزان التجاري لصالح المملكة مقداره (١٩٢) مليار ريال كما بلغت قيمة تجارة المملكة في الخدمات لعام (٢٠٠٠م) نحو (٥٥) مليار ريال وبذلك احتلت المملكة المرتبة (٣١) من بين الدول الرئيسية المستوردة للخدمات في العالم والمرتبة (٣٨) من بين الدول المصدرة لها.

وعلاوة على كل ما تقدم فان انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية سيحقق لبلادنا بمشيئة الله تعالى ولشركائنا على حد سواء فوائد متعددة وسيضفي على اقتصادنا المزيد من الحيوية ويجعله موئلا جذابا للاستثمار الأجنبي، كما سيكفل له مزيدا من التكامل والاندماج في بوتقة النظام التجاري متعدد الأطراف، وبالتالي الحفاظ على القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية والنمو المستدام بعون الله تعالى.

وقد ألقى سمو الأمير عبدالله بن فيصل بن تركي محافظ الهيئة العامة للاستثمار كلمة بهذه المناسبة حيث وجه شكره وتقديره لصاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد ونائب رئيس مجلس الوزراء مؤكدا على أهمية اقامة هذا المنتدى على أرض المملكة العربية السعودية مشيرا إلى الأنظمة الحديثة الاقتصادية التي أقرتها الدولة مشيرا إلى أن الاستثمار المباشر أصبح المحرك الأول للنمو الاقتصادي في كافة أرجاء العالم مشدداً على الأرضية المناسبة لإقامة المشروعات العملاقة في المملكة مبيناً بأن المكانة التي تتمتع بها المملكة وتمتعها بالأمن والاستقرار وعلاقاتها المميزة مع العالم الخارجي التي أكسبها احتراما وتقديرا لدى الجميع وقوتها الاقتصادية في مجالات عديدة سيسهم بإذن الله تعالى في أن تنجح تلك الاستثمارات.. وكل ذلك أسهم في أن يجذب الجميع من الشركات العالمية الحريصة على المشاركة الفعالة.

ثم القى مدير عام منظمة الأغذية العالمية «الفاو» كلمة بهذه المناسبة والقيت كلمات الشركات المشاركة... ثم شاهد الجميع فلما وثائقياً عن المنطقة والفرص الاستثمارية المطروحة.

عقب ذلك بدأت الجلسات العلمية لاستعراض أوراق العمل المطروحة.. وفي صباح ومساء اليوم سيتم عرض الأوراق الأخرى.

المعمر: سياستنا الزراعية تهدف للمحافظة على الإنجازات والاستخدام الأمن للموارد الطبيعية

فقيه: تجارة الخدمات في المملكة بلغت ٥٥ مليار ريال ومساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي وصلت إلى ١٠,٣٪

سمو ولي العهد أثناء المنتدى

الأمير عبدالله يتحدث أمام المنتدى

تغطية - رياض الخميس

عدسة - كاسب العتيبي، سليمان العنزي

أوراق عمل منتدى الاستثمار الزراعي

التأكيد على الدور الايجابي للقطاع الخاص وبحث الموارد الاستثمارية في جازان وسهول تهامة

■ أكد المشاركون في منتدى الاستثمار الزراعي بأن الظروف الحالية تستوجب أن يستلم القطاع تسيير عملية النمو الاقتصادي وأن يلعب دورا أكثر ايجابية.

وقد طرحت أثناء المنتدى عدة أوراق عمل في الجلسة الأولى ركزت على وضع التنمية الزراعية من خلال التعريف بطبيعة الموارد الزراعية والسياسات والبرامج المستخدمة في تنمية القطاع الزراعي وتحدثت الورقة الأولى عن سياسات وانجازات التنمية الزراعية في المملكة والتي اشارت الى أن التدخل الحكومي المتواصل لتطوير القطاع الزراعي في المملكة كان له ما يبرره نظرا للظروف الخاصة المحيطة بهذا القطاع وكذلك للمساهمات الكبيرة التي يقوم بها في تحقيق اهداف التنمية الاقتصادية الشاملة والتي منها على سبيل المثال توسيع القاعدة الانتاجية للاقتصاد السعودي بدلا من الاعتماد الشديد على قطاع البترول وتحقيق الأمن الغذائي وزيادة دخول أفراد المجتمع الريفي وبالتالي تحسين مستوى معيشتهم وكذلك تقليص الفجوة الغذائية وتقليل حجم الواردات وغير ذلك من الأهداف الأخرى.

ونظرا لأن التنمية الزراعية المستدامة لا يمكن ان تنشأ من فراغ وانما من خلال جهود مخططة واستثمارات كافية فقد نفذت حكومة المملكة العربية السعودية العديد من السياسات والبرامج الزراعية والتي تفاعل معها القطاع الخاص بشكل ايجابي وهذا مما ادى بالتالي الى تحقيق نهضة زراعية كبيرة ومنجزات واضحة.

وتم في هذه الورقة اعطاء لمحات مختصرة عن التنمية الزراعية في المملكة وذلك من خلال التعريف المختصر عن طبيعة الموارد الزراعية ثم السياسات والبرامج المستخدمة في تنمية القطاع الزراعي واخيرا استعراض نماذج مختصرة عن المنجزات الزراعية المتحققة.

وتم عرض تجربة شركة الروبيان الوطنية في انتاج الروبيان والتي اوضحت الى انه من خلال جهود استمرت لمدة ثمانية عشر عاما من الابحاث والتطوير والتشغيل التجريبي لاستزراع الروبيان محليا تأكد لشركة الروبيان الوطنية «روبيان» القناعة بالجدوى الاقتصادية لانشاء مشاريع متكاملة الحجم اقتصادي كبير لاستزراع الروبيان على الساحل الصحراوي الغربي للبحر الأحمر في المملكة العربية السعودية.

وفي عام ١٩٩٩م بدأ العمل في تنفيذ المرحلة الأولى لمشروع متكامل لتربية الروبيان بتكلفة تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار امريكي يتوقع اكتمالها بنهاية عام ٢٠٠٣م يبدأ تنفيذ المرحلة الثانية والتي تقدر تكلفتها بـ ٣٠٠ دولار امريكي تتضمن المرحلة الأولى الى جانب انشاء عشر مزارع بمساحة تزيد عن ٣٠٠٠ هكتار، اقامة بنية تحتية متكاملة من شبكات الطرق، ومحطات كهرباء وتحلية وضخ وتصريف لمياه البحر، ومصانع لانتاج الاعلاف وتجهيز وتعبئة الروبيان، وانشاء سلسلة من القفاسات والمفارخ ومرافق لانتاج وتطوير سلالات الأمهات، ووحدات للأبحاث والتطوير اضافة الى المعامل المختصة ومعهد التدريب، وكافة المرافق والخدمات الأخرى التي يحتاجها مثل هذا المشروع اضافة الى دعم المشروع بالخبرات الفنية اللازمة وبيوت الخبرة العالمية المختصة، بحيث يصبح المشروع عند انتهاء مرحلته الأولى واحدا من أكبر مشاريع استزراع الروبيان المتكاملة في العالم.

وتحدثت احدى الأوراق عن مصادر المياه في منطقة جازان وسهول تهامة حيث تلعب المياه دورا محددا لأي تنمية زراعية وتقع منطقة جازان وسهول تهامة في الجنوب الغربي للمملكة العربية السعودية وتعرف بالهطول المطري الأعلى بين مناطق المملكة الأخرى حيث يتراوح المعدل السنوي للأمطار ما بين ٦٠٠ - ١٠٠٠ملم.

ان الاستفادة وحسن ادارة هذه الكميات من الأمطار وما ينتج عنها من السيول يؤدي لتوفير مصدر مائي هام لكافة الاغراض ومنها الزراعة.

وتتجه وزارة الزراعة والمياه لتشييد عدد من السدود للاستفادة من كميات الأمطار والسيول وتخزينها ومن ثم استخدامها في مختلف الاغراض ومنها النشاط الزراعي.

وتحدثت ورقة أخرى عن الموارد الارضية والمواقع المخصصة للاستثمار في منطقة جازان وسهول تهامة.

حيث اوضحت هذه الورقة الصفات الرئيسة الخاصة بالترب الموجودة في منطقة جازان وسهول تهامة، كذلك تلقي هذه الورقة الضوء على أكثر انواع تكوينات الاراضي شيوعا في المنطقة بالاضافة الى الصفات الخاصة بتربها، كذلك سوف يتم عرض بعض المعلومات الخاصة بالمواقع المخصصة للاستثمار الزراعي في منطقة الدراسة.

وتحدثت ورقة عمل عن الآفاق المستقبلية للمزارع السمكية بالمملكة العربية السعودية حيث اوضحت انه تتوفر بالمملكة العربية السعودية امكانات هائلة لتطوير صناعة تربية الأحياء المائية متمثلة في عدة عوامل، الايجابية منها المناخ والموقع، وتوفر الاراضي والمياه الصالحة والسوق الواعدة.

http://www.agrwat.gov.sa/Jazan.Timaha/Abstract A/absA.MAW.htm

الأمير سلمان يتابع فعاليات منتدى الاستثمار

الأمير عبدالله الفيصل يلقي كلمته

جانب من الحضور

أمير جازان لـ «الرياض»:

مشاركة ولي العهد الفعالة حافز للاستثمار بالمنطقة

كتب - أحمد غاوي

■ عبر صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن ناصر أمير منطقة جازان عن عظيم امتنانه لتشريف صاحب السمو الملكي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس الحرس الوطني لمشاركته الفعالة في افتتاح المنتدى الاستثماري الزراعي بمنطقة جازان وسهول تهامة. وقال سموه في تصريح خاص لـ «الرياض»: لقد كانت ولله الحمد مناسبة طيبة وستكون أطيب في نتائجها المأمولة في ظل توجيهات سمو ولي العهد.

وأضاف لقد كان هناك تنظيم وترتيب جيدين من معالي وزير الزراعة وكافة منسوبي الوزارة ومن وزارة التجارة والهيئة العامة للاستثمار حيث وضعت كل الأمور في الاتجاه الصحيح. وكل ما نتمناه أن تكلل هذه الجهود بالنجاح وأن يوفق رجال الأعمال للمشاركة الفعالة والمتواصلة وكذلك من الضيوف والأصدقاء وضيوف المنتدى والمملكة.

وحول وضع البنية التحتية والمشاريع الخدمية القائمة التي تشجع على الاستثمار قال ان الخطط العامة مع ميزانية الدولة هذا العام والعام المقبل تشجع بالنسبة لتحسين وضع البنية والمشروعات المستقبلية لمنطقة جازان.

اليوم اجتماع لجنة التوصيات للندوة

(٢١) ورقة عمل لندوة المرافق العامة ناقشت تحديات الخصخصة والتمويل

■ ناقشت جلسات ندوة تمويل وتوفير المرافق العامة التي تنظمها الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض بالتعاون مع جامعة كاليفورنيا - بيركلي - خلال اليومين الماضيين بقاعة الملك عبدالعزيز للمحاضرات العديد من أوراق العمل التي ناقشت التحديات في مجال الخصخصة للموارد وتوفيرها ومجال الاستثمار فيها؛ ففي اليوم الأول وعبر (٣) جلسات بدأت الجلسة الأولى بمحور النظرة العامة حول قضايا خصخصة المرافق العامة في المملكة، ورأس الجلسة عضو هيئة تطوير مدينة الرياض، رئيس مركز المشاريع والتخطيط بالهيئة العليا المهندس عبداللطيف آل الشيخ وشملت الجلسة الأولى، أربع أوراق عمل، حيث تناولت الورقة الأولى التي قدمها الدكتور سالم بن سعيد القحطاني من الهيئة العامة للاستثمار بعنوان «نظام الاستثمار الأجنبي في المملكة ودوره في تعزيز الانفتاح الاقتصادي» أهمية الاستثمار الأجنبي باعتباره أحد أهم مصادر توفير رأس المال لأغراض النمو الاقتصادي في الدول النامية وأن المملكة تتمتع بمزايا متعددة حيث تتوفر فيها العديد من العناصر اللازمة لجذب الاستثمارات الأجنبية، كما بين المحاضر أهم ملامح ومميزات الاقتصاد السعودي التي تشكل دعائم مهمة في سعي الدولة لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية، بالإضافة إلى التشريعات التي سنتها المملكة مؤخراً لتشجيع الاستثمار الأجنبي قد ساهمت في توفير الإطار القانوني لحماية وتنظيم وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في البلاد. وأشارت الورقة إلى أن المملكة تتمتع بجاذبية كبيرة للاستثمارات الأجنبية حيث تحظى بثاني أكبر اقتصاد في منطقة الشرق الأوسط بعد تركيا إذ يقدر إجمالي الناتج المحلي فيها بحوالي ١٦٨,٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٠م وهو ما يعادل حوالي ربع الناتج الإجمالي لكل الدول العربية مجتمعة وأكثر من ٥٥٪ من الناتج الإجمالي لدول مجلس التعاون وانتهى المحاضر إلى أن الهيئة العامة للإستثمار ترى أن برامج التخصيص تشكل مجالاً خصبا لمشاركة رؤوس الأموال الأجنبية في مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية بالبلاد وأن الهيئة تسعى للتنسيق مع الجهات المختصة لتوقيع اتفاقيات منع الازدواج الضريبي بتوحيد التشريعات الضريبية الخاصة بالمستثمرين الأجانب.

ثم تواصلت صباح أمس الثلاثاء فعاليات الندوة عبر (١٠) أوراق عمل، تناولت مختلف القضايا المتعلقة بقضية تمويل وتوفير المرافق العامة.

بدأت الجلسة الأولى تحت عنوان «تحديات توفير الطاقة الكهربائية في المملكة» برئاسة المهندس سليمان بن عبدالله القاضي الرئيس التنفيذي للشركة السعودية للكهرباء بمناقشة ثلاث أوراق عمل حيث تناولت الورقة الأولى بعنوان «الخطة طويلة الأمد للكهرباء في المملكة وسبل التمويل» قام بتقديمها الدكتور صالح بن حسين العواجي وكيل وزارة الصناعة والكهرباء بحث الجوانب المرتبطة بتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تمويل وتعزيز قطاع الكهرباء وايجاد سبل أخرى للتمويل.. فأعطى المحاضر نبذة تاريخية عن تطور الكهرباء في المملكة ودمج شركات الكهرباء في شركة مساهمة واحدة باسم الشركة السعودية للكهرباء وانتقل المحاضر الى شرح للخطة طويلة الأمد للكهرباء في المملكة.

وبين أن من أهداف إعداد خطة طويلة الأمد لقطاع الكهرباء بالمملكة خلال الفترة من (١٤٢٠ - ١٤٤٤هـ) إعداد الخطط المثلى للتوليد والنقل الكهربائي لمقابلة زيادة الأحمال وفق الطلب المتوقع للطاقة الكهربائية في المستقبل حيث من المتوقع أن يبلغ عدد المشتركين حتى عام ١٤٤٤هـ ٨,٥ ملايين مشترك.. وبالنسبة لفرص الاستثمار المتاحة والتمويل المطلوب فقد قدرت الخطة الطويلة الأمد لقطاع الكهرباء الاستثمارات المالية المطلوب توفيرها للوفاء بمتطلبات التوليد والنقل الجزئي والتوزيع خلال الفترة من ١٤٢٠ - ١٤٤٤هـ بحوالي ٣٤٠,٤٠١ مليون ريال.

أما الورقة الثانية فكانت بعنوان «خطة الشركة السعودية للكهرباء - فرع المنطقة الوسطى لتوفير الكهرباء للعشرين سنة القادمة لمدينة الرياض» وقام بتقديمها المهندس صالح العنيزان نائب المدير العام للشؤون الهندسية والمشاريع بالشركة السعودية للكهرباء فرع المنطقة الوسطى أشار الى مسؤوليات الشركة في التوليد ونقل وتوزيع الخدمة الكهربائية الى مختلف قطاعات المشتركين ثم انتقل الى اعطاء نبذة عن تطور الأحمال الفعلية لمدينة الرياض خلال العشر سنوات الماضية ١٩٩٠ - ٢٠٠٠م» ومعدلات التنمية السنوية التي تعكس التقدم والنمو العمراني والسكاني والحضاري لمدينة الرياض حيث ارتفع الحمل الذروي من ٢٥٣٥ ميغاوات عام ١٩٩٠م الى ٤٥١٤ ميغاوات ٢٠٠٠م أي بزيادة حوالي ٨٠٪ خلال العشر سنوات الماضية. وبعد ذلك شرح المحاضر توقعات الطلب على الطاقة الكهربائية خلال العشرين سنة القادمة لمجابهة الخطط المستقبلية لمدينة الرياض والتوسع العمراني والحضاري في جميع المجالات ولمواكبة الزيادة المتوقعة في عدد السكان حيث من المتوقع أن يصل الحمل الذروي عام ٢٠٢١م حوالي ٩٤٠٠ ميغاوات أي ضعف الحمل الذروي لعام ٢٠٠٠م.

وانتقل بعد ذلك الى بيان متطلبات الخطط العشرية القادمة حتى عام ٢٠٢١م في مجالات التوليد والربط والنقل لتأمين التغذية الكهربائية المطلوبة بموثوقية عالية الى مختلف قطاعات المشتركين في مدينة الرياض وكذلك التكاليف التقديرية لمشاريع التوليد وشبكات النقل ومحطات التمويل جهد ٣٨٠ و١٣٢ ك.ف.

وجاءت الورقة الثالثة والأخيرة في هذه الجلسة بعنوان «امكانية مساهمة القطاع الخاص السعودي في تمويل وتشغيل المرافق العام» قام بتقديمها المهندس علي بن عثمان الزيد من الغرفة التجارية الصناعية بالرياض. فأشار الى ان الاستراتيجية الجديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمملكة تجعل من القطاع الخاص شريكاً أساسياً في المرحلة المقبلة بعد أن تم تذليل كثير من العقبات التي كانت تعترضه، ثم انتقل بعد ذلك الى بيان مفهوم مشاركة القطاع الخاص في تمويل المرافق العامة وأنه أخذ عدة مسميات أهمها التخصيص. وانتقل المحاضر بعد ذلك الى بيان آليات مشاركة القطاع الخاص في تمويل المرافق العامة وهي لا تخرج من الصيغ التالية: أسلوب التعاقد «عقود الخدمة، عقود الإدارة، عقود التأجير، عقود الامتياز»، وبيع أصول المنشآت العامة للقطاع الخاص. وأشار إلى أنه يتم نقل الملكية للقطاع الخاص بطرق عديدة: بيع الأسهم، تحويل الملكية عن طريق المزاد، التفاوض المباشر، شراء كل الحصص. ثم انتهى المحاضر ببيان الفرص الاستثمارية المتاحة للقطاع الخاص لقطاعات الكهرباء والمياه والصرف الصحي مشيراً الى ان تلبية الطلب المتزايد على خدمات هذه المرافق لن يتحقق الا بمشاركة فعلية من القطاع الخاص لتمويل انشاء محطات توليد الكهرباء ونقلها وتوزيعها والمساهمة في انشاء وتشغيل شبكات الصرف الصحي وانتاج المياه ومعالجتها وأخيراً عرض المحاضر بعض التوصيات في هذا المجال.

بعد ذلك عقدت الجلسة الخامسة تحت عنوان «تجربة بعض الأقطار العربية في خصخصة توفير الطاقة الكهربائية» برئاسة المهندس سعد بن ابراهيم المعجل نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بالرياض وناقشت ثلاث أوراق عمل حيث جاءت الورقة الأولى بعنوان «الإصلاحات الحالية في قطاع الطاقة الكهربائية في الأردن» قام بتقديمها الأستاذ ابراهيم حسن نائب مدير مصلحة الكهرباء بالأردن والذي أشار فيها الى النمو في الطاقة الكهربائية والاحتياجات المستقبلية في قطاع الطاقة الكهربائية والتمويل المطلوب ثم أشار الى البرامج الخاصة بهذا القطاع.

أما الورقة الثانية فكانت بعنوان «تخصيص قطاع الكهرباء والمياه المحلاة المرتبطة به في سلطنة عمان» قام بتقديمها المهندس ظاهر بن محمد ساجواني مدير دائرة التخصيص في وزارة الاسكان والكهرباء والمياه بسلطنة عمان. وأشار في محاضرته الى ان الحكومة العمانية قررت المضي قدماً في اشراك القطاع الخاص في مشروعات الكهرباء والمياه بشكل أساسي نظراً لأن قطاع الكهرباء وتحلية المياه المرتبطة به تحتاج الى موازنات ضخمة تقدر بأكثر من ٧٥٠ مليون ريال عماني خلال العشر سنوات القادمة، وانتقل بعد ذلك الى شرح النظام الحالي للكهرباء في السلطنة واعداد استراتيجية تخصيص قطاع الكهرباء.

وجاءت الورقة الثالثة والأخيرة في هذه الجلسة بعنوان «تجربة الهيئة الملكية للجبيل وينبع - خصخصة المرافق العامة وانشاء شركة مرافق» قام بتقديمها الدكتور عقيلي بن ضيف الله خواجي من الهيئة الملكية للجبيل وينبع وبدأ المحاضر بإعطاء لمحة تاريخية عن انشاء الهيئة الملكية للجبيل وينبع والواقع الحالي في المدينتين الصناعيتين ثم طرح المحاضر السؤال التالي: لماذا نحتاج التخصيص؟ لتقديم خدمة افضل لجميع المستخدمين وبسعر معقول ولمواجهة عجز ايرادات الدولة عن الاضطلاع بكامل التجهيزات اللازمة في الدولة ولإتاحة الفرصة لأصحاب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للمساهمة في دفع عجلة النمو في إطار اقتصادي صحيح. وتناول بعد ذلك أهداف برنامج شركة مرافق وإنشاء شركة مرافق للكهرباء والمياه بالجبيل وينبع، كما شرح البرنامج الزمني لمراحل تكوين الشركة.

واختتمت فعاليات الندوة بالجلسة السادسة والتي عقدت بعنوان «تحديات الخصخصة والتمويل» برئاسة الدكتور سعود بن محمد النمر عميد كلية العلوم الإدارية بجامعة الملك سعود وذلك لمناقشة ثلاث أوراق عمل حيث جاءت الورقة الأولى بعنوان «البناء، التشغيل، اعادة الملكية» د.ط الطريق السريع لقيام مشاريع البنية الأساسية والنفع العام» قام بتقديمها الدكتور خالد بن عبدالله الدغيثر مدير عام شركة الرياض للتعمير والذي بدأ محاضرته بتعريف الخصخصة ثم شرح ما يمكن ان يلعبه اسلوب الـ «د.ط» من دور فاعل في زيادة حجم الاستثمارات العامة وتلبية ال